الكتب

علم الدولة

للأستاذ أحمد وفيق

[لمناسبة صدور الجزء الثالث]

بقلم الدكتور محمد توفيق يونس

صدر حديثاً الجزء الثالث من الكتاب الضخم الذي يضعه الكاتب النابه الأستاذ أحمد وفيق في « علم الدولة » ، وهذا الجزء كسابقيه من حيث طريقة البحث وسياق الحديث ، وإذا كان قد فاتنا أن نتحدث عن الجزأين الأول والثاني حين صدورهما فلا يفوتنا وقد صدر الجزء الثالث أن نتحدث عن الكتاب جملة

* * *

من العسير بل من المستحيل أن تكون « الدولة » بجميع مظاهرها وتطوراتها موضوعاً لبحث واحد جامع ، إذ أن لها وجوهاً مختلفة يتطلب كل منها بحثاً خاصاً ، فهناك الوجه الدستوري الذي يعنى بهيئات الدولة العليا ، وهناك الوجه الاداري الذي ينظر إلى التفاصيل التنفيذية للحياة العامة ، أو بمعنى آخر إلى مجموع المصالح العامة التي تكفل سير الدولة العملي ، وهناك الوجه المالي الذي يبحث في إيرادات الدولة ونفقاتها ، ثم هناك دراسة الدولة من ناحية القانون الدولي العام باعتبارها من أشخاصه وبصفتها عضواً في الأسرة الدولية ، الخ

ولكل دراسة من هاته الدراسات ناحيتان أساسيتان : ناحيتها القانونية وناحيتها السياسية ، وأهمية الاستئناس بالأخيرة في تحليل المسائل الفقهية لا تحتاج إلى بيان . وإذا أضفنا إلى كل ذلك نصيب التاريخ تبين لنا أي دائرة واسعة من المعارف يمكن أن تدخل تحت هذا الموضوع

ولكن المؤلف الفاضل وإن كان قد سمى كتابه « علم الدولة » لم يقصد إلا دراسة فكرة الدولة أو نظرية الدولة كما أوضح ذلك في مقدمة الجزء الأول (ص ٤٧ — ٤٩)

لهذا كان أجدر به أن يجعل عنوان الكتاب أكثر تحديداً لما فيه بأن يسميه مثلاً « فكرة الدولة » أو « نظرية الدولة » أو « في علم الدولة » إذا لم يرد تحديداً دقيقاً

على أن الموضوع الذي فرضه المؤلف على نفسه يبقى بعد هذا التحديد فسيح الأطراف متشعب النواحي متعدد الوجوه الى حد يجعل من الصعب استيعابها جميعاً ودراستها معاً دراسة مستفيضة ، ويضطر المؤلف الى الايجاز وإهمال التفاصيل ، ويُخشى معه ضعف الارتباط وتشتت البحث وتوزع المجهود . والمؤلف نفسه يكتفي في الواقع « بدراسة عامة إجمالية » (ص ٤٧ من الجزء الأول)

ولقد صبغ المؤلف هذه الدراسة بالصبغة التاريخية فجعل التاريخ العنصر الغالب في أجزاء كتابه الثلاثة بل قوامها جميعاً .

وموجز بسيط للموضوعات التي تناولها المؤلف تساعد على إدراك ما قدمنا

قسّم المؤلف الجزء الأول من كتابه الى ثلاثة أبواب خصص الباب الأول منها بأصول الدولة ، فتكلم في الفصل الأول عن ضرورة البحث في هذا الموضوع ، وقدّم لذلك مثلين هما : فرض الضرائب على الأجانب والنظام الفاشي . ثم انتقل الى الكلام في الفصول التالية عن مختلف النظريات التي تناولته عارضاً ناقداً محللاً ، فتكلم في الفصل الثاني عن نظرية الطبيعة ، وفي الثالث عن الأسرة ، وفي الرابع عن العقد الاجتماعي ، وفي الخامس عن القوة ، وفي السادس عن الارادة الفردية ؛ وبعد أن انتهى المؤلف من الكلام على أصول الدولة في الباب الأول أخذ يتكلم في البابين الثاني والثالث عن التطور التاريخي لفكرة الدولة ، فتناول في الباب الثاني الأفكار القديمة عن الدولة مستعرضاً إياها في الهند وفارس والصين ومصر ، وعند اليهود واليونان

والرومان ، وتناول فى الباب الثالث فكرة الدولة فى القرون الوسطى وفى عهدى الأحياء والاصلاح

وفى الجزء الثانى من الكتاب تابع المؤلف بحثه فى التطور التاريخى لفكرة الدولة ؛ فتكلم عنها من عهد الاصلاح الذى ختم به الجزء الأول حتى سقوط نابليون النهائى بعد أن عرج فى طريقه على الدستور البريطانى ، فشرح أطواره منذ نشأته حتى نهاية القرن الثامن عشر

واستمر هذا البحث التاريخى فى الجزء الثالث ، إذ تناول المؤلف أطوار فكرة الدولة ابتداء من سقوط نابليون حتى اليوم — تناولها من ثلاث نواح فى ثلاثة أبواب ؛ خص الباب الأول منها بتطور فكرة الدولة من ناحية سياجها الخارجى ؛ أو بعبارة أخرى من ناحية القانون الدولى ، وخص الباب الثانى بأهم أطوار العنصر التاريخى للدولة عارضاً لمختلف الحركات الشعبية منذ سنة ١٨١٥ ، أى بعد سقوط نابليون النهائى ، وخص الباب الثالث بأهم أطوار العنصر القانونى للدولة منذ ذلك الحين كذلك واصلاً ما انقطع فى نهاية الجزء الثانى من الكلام عن الحركة الدستورية والنظام البرلمانى فى فرنسا ، خاتماً إياه بكلمة وجيزة عن بعض المبادىء الدستورية الحديثة

والحق أن المؤلف الفاضل — مع ما سبق أن قدمنا — قد عالج هذه الأبواب التى تناولها فى أجزاء كتابه الثلاثة معالجة الملم بموضوعه ، الواسع الاطلاع ، الدقيق الملاحظة ، القوى العبارة ، الجزل الأسلوب

على أننا مع الثناء الخالص على المؤلف والتقدير العظيم لكتابه نأخذ على الأستاذ أنه لم يبين فى صدر الكتاب منهاج بحثه ، وتقسيم عمله ، وتسلسل موضوعه ، البيان الكافى الذى ينير أمام القارئ السبيل إلى الغاية

كذلك نأخذ عليه عدم ذكره المراجع كاملة فى الثبت الذى ذيل به كل جزء من أجزاء كتابه فلم يذكر أمام كل كتاب بعد اسم المؤلف والعنوان الكامل لكتابه الجزء الخاص بالموضوع إذا كان للكتاب عدة أجزاء ، وعدد الطبعة إذا كان له أكثر من طبعة ، والمدينة والسنة التى طُبع فيها . فى هذه البيانات ما يساعد محبى البحث والاستقصاء

كما أنه أهمل هذه البيانات عند ما كان ينقل أو يوجز أقوال بعض العلماء فى صلب الكتاب ، فهو كثيراً ما يكتفى بالاشارة إلى اسم المؤلف ورقم الصفحة دون ذكر لعدد الطبعة ، وقد تكون الطبعة التى يرجع إليها القارئ غير الطبعة التى كانت فى يد الكاتب ، والصفحات تتغير فى مختلف الطبعات ، بل هو أحياناً لا يذكر الصفحة التى نقل عنها فيصعب على القارئ الرجوع إلى العبارة المنقولة والتثبت منها

* * *

وجملة الرأى فى الكتاب أنه لم يوجه وجهة علمية صرفة ، بل قُصد منه التثقيف والتهذيب ، وأنه من هذه الناحية ، أى ناحية الثقافة العامة عمل ضخم ثمين ، أدى به مؤلفه الكريم إلى قراء العربية خدمة جليلة ، كلفته جهوداً مضنية من الطاقة والوقت ، فمن حقه أن يقابل بالشكر الوافر والتمجيد الصحيح

محمد توفيق يونس

الفروق اللغوية

للعسكرى

يبسط فيه مؤلفه « الامام أبو هلال العسكرى » الفروق الدقيقة بين الكلمات التى يظن أنها مترادفة كالعام والسنة ، والفطنة والذكاء ، والقديم والعتيق ، والصحيح والصواب ، والخطأ والغلط ، والدائم والباقى ، والتأليف والتصنيف ، والمثل والشبه ، والعديل والنظير ، والجنس والنوع والصنف .. الخ

وهو مرتب على ثلاثين باباً فى ٢٦٤ صفحة — ثمنه عشرة قروش

تبيين كذب المفترى فيما نسب الى الامام الأشعرى

« لابن عساكر »

فيه مفصل حياة الامام الأشعرى ؛ وتأثيره فى عصره ، ونحو مائة ترجمة لكبار أصحابه من نظار ومفسرين ، وفقهاء ومحدثين ، وأدباء ومؤرخين ، وعباد ومتصوفين . مع تاريخ الفرق الاسلامية — ٤٦٠ صفحة مع الفهارس المنوعة ثمنه ١٦

يطلبان من مكتبة القدسى بباب الخلق بحارة الجداوى بدرب سعادة بالقاهرة

تحذير

شاب يدعى أحمد تركى يزعم للناس أن له صلة بمكتب اعلانات الرسالة ، والرسالة تعلن أن ليس لهذا الرجل بأى عمل من أعمالها صلة